الإتحاد المصرفي كآلية لتعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية "مقاربة تحليلية"

د. إلياس حناش
أستاذ محاضر ب
جامعة جيجل – الجزائر

د. خيرالدين بوزرب
أستاذ مساعد مؤقت
جامعة جيجل – الجزائر

الملخص:

أبرزت أزمة الديون السيادية أن القطاع المصرفي في منطقة اليورو يعاني من جملة من الإختلالات ساهمت في تعميق آثار الأزمة بشكل كبير، وهذا ما جعل التحرك نحو حماية النظام المالي وضمان إستقراره ضرورة ملحة من أجل الحفاظ على المكاسب المحققة من الإتحاد النقدي، وقد تبلورت الجهود المبذولة في العمل على تشكيل اتحاد مصرفي يضمن أطر إشرافية وتنظيمية موحدة.

وهدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز الآليات التي يقوم عليها الإتحاد المصرفي الأوروبي وتقييم مدى نجاحه في تحقيق صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو، وقد خرجت هذه الدراسة باستنتاج رئيسي يعكس الأهمية الكبيرة للتوجه نحو الإتحاد المصرفي في تعزيز مسيرة التكامل التي بدأت منذ أكثر من عقد ونصف.

الكلمات المفتاحية: البنوك، الإشراف، الإتحاد المصرفي، منطقة اليورو، الديون السيادية، الأزمة المصرفية.

Abstract

The sovereign debt crisis has highlighted that the banking sector in the euro area suffers from a number of imbalances which have contributed to the deepening of the effects of the crisis. This has made the move towards protecting the financial system and ensuring its stability an urgent necessity in order to preserve the gains achieved by the Monetary Union. Efforts have been made to work towards the formation of a banking union that will ensure uniform supervisory and regulatory frameworks.

Within an analytical descriptive frame work, this study aims at highlighting the mechanisms underpinning the European Banking Union and evaluating its success in achieving the solidity of the banking sector in the Euro-Zone. The study concluded with a major conclusion that reflects the great importance of the trend towards the banking union in promoting the integration process which started more than a decade and a half.

Keywords: Banking, Supervision, Banking Union, Euro zone, Sovereign Debt, Banking Crisis.



مقدمة

يقوم النظام المالي في منطقة اليورو بشكل أكبر على النظام المصرفي للتمويل أكثر مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثل المصارف نحو ثلاثة أرباع إجمالي الوساطة الائتمانية في منطقة اليورو مقارنة بـــالربع في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع الارتباط الموجود بين المخاطر السيادية والمخاطر المصرفية المتأصل في أي اقتصاد حول العالم، والذي تختلف درجاته من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة الاعتماد على القطاع المصرفي في التمويل السيادي، تأثرت المصارف الأوروبية بشكل كبير بالمخاطر السيادية التي عرفت تزايدا بعد سنة 2010.

فبعد سلسلة من الإضطرابات في سوق الديون السيادية والتي انتشرت على نطاق واسع في النظام المالي ككل، أصبح بارزا بشكل جليا الإختلالات الكبيرة التي يعاني منها القطاع المصرفي في بلدان الاتحاد النقدي والتي تم تجاهلها إلى حد كبير خلال فترة الاستقرار، وعلى ضوء هذه الاختلالات ظهرت جملة من المقترحات الهادفة إلى تعزيز قوة القطاع المصرفي في مواجهة هذه المخاطر، والتي تبلورت في الدعوة إلى تشكيل إتحاد مصرفي داخل منطقة اليورو، يعمل على معالجة قضية الإشراف على النظام المصرفي ويعيد تنظيمه بشكل دقيق. وعلى هذا الأساس يتبلور التساؤل الرئيسي على النحو : **ماهي الآليات التي يقوم عليها مشروع الإتحاد المصرفي في منطقة اليورو؟**

وينبثق عن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

- ماهي قنوات انتقال أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي؟ وما هي الاختلالات التي أبرزتها هذه الأزمة؟
- ماهي الآليات التي يقوم عليها الإتحاد المصرفي في منطقة اليورو بعد ازمة الديون السيادية؟
- هل نجح الإتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي بعد أزمة الديون السيادية؟
- ماهي أبرز التحديات التي تواجه نجاح مشروع الإتحاد المصرفي في منطقة اليورو؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يحظى بها الإتحاد النقدي الأوروبي في الساحة الاقتصادية العالمية، حيث يلعب استقرار هذه المنطقة دورا كبيرا في استقرار الاقتصاد العالمي، هذا الإستقرار يرتبط ارتباطا وثيقا بإستقرار القطاع المصرفي، ويشكل النظام المصرفي لمنطقة اليورو جزءا هاما من هذا النظام نظرا لضخامته، تميل النظم المصرفية الوطنية إلى أن تكون كبيرة بشكل خاص في منطقة اليورو، حيث بلغ حجم الأصول المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو ما يقارب 360% مقارنة بـــ 80 % في الولايات المتحدة الأمريكية، كما بلغ حجم أصوله في نهاية 2016 حوالي 31 تريليون دولار مسبوقا بالقطاع المصرفي الصيني الذي يحوز حوالي 33 تريليون دولار، كما أن العدد الأكبر من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية يقع في منطقة اليورو بعشرة مؤسسات، متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يلغ عدد المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية فيها 8 مؤسسات.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليل لشرح وتحليل بعض المعطيات الاقتصادية من خلال البيانات التحليلة و الإحصاءات المرتبطة بمحل الدراسة.

تقسيمات الدراسة: تنقسم هذه الدراسة الى المحاور الرئيسية التالية:

- **أزمة الديون السيادية وتأثيرها على القطاع المصرفي في منطقة اليورو**



- **الإتجاه نحو الإتحاد المصرفي الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية**
- **تقييم نجاح الإتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو والتحديات التي يواجهها**

أولا: أزمة الديون السيادية وتأثيرها على القطاع المصرفي في منطقة اليورو

واجهت منطقة اليورو ثلاثة أزمات متشابكة، بداية بأزمة ديون سيادية في البلدان الطرفية التي تواجه ارتفاع عائدات السندات بسبب المخاوف المتزايدة في السوق بشأن استدامة تمويلها العام، وأزمة مصرفية تعكس المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي الأوروبي من نقص في رأس المال ومشاكل السيولة والزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة و الأثار السلبية لأزمة الديون السيادية على البنوك، وأخيرا أزمة نمو ناجمة عن النمو البطيء وغير الموزع بشكل متساوي عبر الاتحاد النقدي[1].

1- **نقاط الضعف في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو:** أظهرت أزمة الديون السيادية والأزمة المالية العالمية مجموعة من نقاط الضعف في القطاع المصرفي لبلدان منطقة اليورو ولعل أبرزها ما يلي[2]:

- ضعف تقييم مخاطر السيولة في القطاع المصرفي لبلدان منطقة اليورو قبل أزمة الديون السيادية؛
- تعمل البنوك في منطقة اليورو بقاعدة رأسمالية منخفضة نسبيا، ورافعة مالية مرتفعة ومصادر تمويل غير مستقرة فضلا عن عدم تطابق كبير في استحقاق خصومها وأصولها؛
- كانت العقارات والممتلكات الأخرى المستخدمة كضمانات مبالغ فيها في العديد من البلدان مما أدى إلى زيادة مخاطر الإئتمان، والمخاطر النظامية في سنوات الركود وانخفاض قيمة الموجودات المتخذة كضمان؛
- انخفاض ثقة المودعين بشكل كبير في حالة وجود الكثير من المعلومات السيئة على البنوك و/أو البلدان المثقلة بالديون؛
- اعتبار جميع الأوراق الحكومية استثمارات خالية من المخاطر رغم أن علاوة المخاطر تختلف بين دول المركز ودول المحيط؛
- البنوك الكبيرة هي أكبر بكثير مما يتناسب مع اقتصاداتها، حيث يتطلب تأمين الودائع وحل المصارف إجراءات منسقة بين جميع الدول أعضاء منطقة اليورو؛
- ساهم الإبقاء على الإشراف على الصعيد الوطني (في البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء) في حدوث اختلالات وتجزؤات كبيرة في السوق المالية المشتركة، والتي يشكل إنشاء اتحاد مصرفي استجابة مؤسسية ضرورية لها.

2- **قنوات انتقال أزمة الديون السيادية إلى القطاع المصرفي في منطقة اليورو:** خلال الفترة 2009-2013

ساهمت مجموعة من القنوات في إنتشار الأزمة في منطقة اليورو واستمراريتها، وتشمل هذه القنوات ما يلي:

أ. **القناة الأولى:** إن الزيادة الهائلة في مخاطر الديون السيادية تترجم مباشرة إلى خسائر في البنوك بسبب حشود السندات السيادية الكبيرة التي تحوزها، كما تبين من خلال اختبارات الضغط التي أجرتها الهيئة المصرفية الأوروبية وتمارين رأس المال لمواجهة هذه الخسائر، وبالتالي يتعين على المصارف أن تخفف من حجمها.[3]

ويظهر الجدول الموالي إجمالي حيازة البنوك من السندات السيادية في بعض دول منطقة اليورو كنسبة من إجمالي الأصول المصرفية.

الجدول رقم1: حيازة البنوك في منطقة اليورو للسندت السيادية لسنة 2010 (%)

الدول	اسبانيا	ايرلندا	اليونان	فرنسا	ايطاليا	البرتغال	بلجيكا	فنلندا
إجمالي الحيازة من السندات السيادية%	**81**	**65**	**60**	**55**	**50**	**49**	**33**	**2**

Source : European Bank Authority



ب. القناة الثانية: ترى العديد من الدراسات بأن العدوى السيادية بين بلدان منطقة اليورو تشكل قناة رئيسية لانتقال الأزمات، حيث تؤدي الروابط عبر الحدود عبر القطاع المالي دورا حاسما في نقل المخاطر داخل القطاع المصرفي عبر البلدان ومن السوق المالية إلى الدولة، إذ أن الاندماج القوي للاقتصاديات منطقة اليورو، والتشابك الكبير بينها يجعل التطورات الحاصلة داخل دولة معينة سريعة الانتقال إلى بنوك تقع خارج حدود هذه الدولة.[4]

ج. القناة الثالثة: الصلة بين البنوك والسندات لا تتوقف على الخسائر المحتملة التي قد تواجهها البنوك في حالة تعثر الجهة السيادية، وقد تزداد تكاليف تمويل المصارف حتى في الحالات التي لا تؤدي فيها حيازات الديون السيادية إلى خسائر في ميزانياتها العمومية، وهناك ثلاث قنوات فرعية يمكن أن تؤثر من خلالها الضغوط السيادية على تكاليف تمويل البنوك (قناة الضمان، قناة التصنيف وقناة الدعم الحكومي):[5]

– **قناة الضمان**: حيث أن السندات الحكومية هي أحد الأوراق المالية الرئيسية المستخدمة للمعاملات المضمونة، ومبلغ الأموال التي يمكن أن يقترضها البنك مقابل محفظة الأوراق المالية يعتمد على مخاطر الائتمان والسيولة لتلك الضمانات، وقد تواجه البنوك التي تعتمد على ضمانات سيادية لإجراء معاملات التمويل المضمونة قيود تمويل ملحوظة.

– **قناة التصنيف**: تفسر هذه القناة التغيرات في التكلفة والحصول على التمويل المصرفي الذي ينجم عن قرار وكالات التصنيف بتخفيض التصنيف الدين الصادر عن سيادة، حيث تقوم وكالات التصنيف عادة بتنقيح التصنيفات للشركات بعد مراجعة التصنيف الخاص بسيادتها.

– **قناة الدعم الحكومي**: يسمح الدعم الحكومي الضمني للبنوك بجمع الأموال في أسواق رأس المال بأسعار أقل من المؤسسات المالية التي لا تستفيد من هذا الضمان، وعلاوة على ذلك، قد يترجم الدعم الحكومي الضمني عادة إلى دعم صريح خلال الأزمة المصرفية، ويعتمد الدعم الحكومي للمصارف على ثلاثة عوامل هي استعداد الحكومة لدعم المصارف، قدرتها المالية على توفير هذا الدعم، وحجم المصارف والقطاع المصرفي، وبما أن رغبة الحكومة وهيكل القطاع المصرفي هي عوامل تظل ثابتة على المدى القصير والمتوسط، فإن الصلة بين الدعم الحكومي والتمويل المصرفي على المدى القصير تتأثر في معظمها بالتغيرات في قدرة الحكومة على تقديم الدعم للبنوك.

3– تـــأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي في منطقة اليورو

أثرت أزمة الديون السيادية بشكل واضح على القطاع المصرفي في منطقة اليورو، وهذا بحكم الدرجة الكبيرة من الترابط بين المخاطر المصرفية والمخاطر السيادية، وقد برز هذا التأثير في انخفاض مستويات الربحية، تزايد حجم القروض المتعثرة و تراجع حجم الأصول، ويوضح الجدول الموالي ذلك.

الجدول رقم2: تأثير أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي في منطقة اليورو

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013
القروض المتعثرة %	4.80	5.38	6.01	7.48	7.68
حجم الأصول/GDP %	114.1	112.1	110.6	109.7	108.4
العائد على الأسهم%	3.41	4.65	2.19	5.36	6.91

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (world bank)

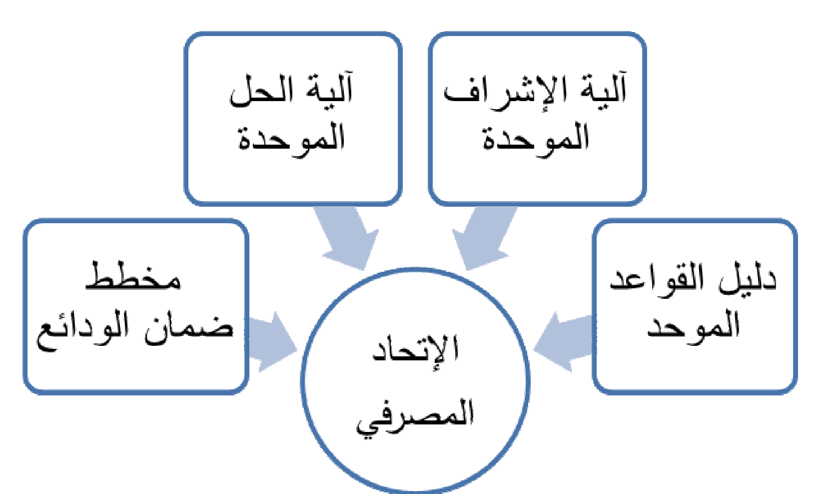


يبرز من خلال الجدول الارتفاع الواضح في حجم القروض المتعثرة في بنوك منطقة اليورو، حيث ارتفع حجمها من 4.80% سنة 2009، إلى أكثر من 7.6 % سنة 2013، ويرجع هذا الارتفاع بشكل كبير إلى الركود الاقتصادي الذي عايشته منطقة اليورو والآثار الذي تركته على النشاط الاقتصادي، كما يبرز الجدول التراجع الواضح في مستوى ربحية المصارف في منطقة اليورو، حيث انخفضت من مستوى 15.7 % سنة 2007، إلى حدود 5.63 % سنة 2008، لتواصل الانخفاض في ظل تداعيات أزمة الديون السيادية إلى 3.41 % سنة 2009، وعلى الرغم من الانتعاش الطفيف في العوائد سنة 2010، إلا انها عادت لانخفض مرة أخرى في ظل أزمة الديون السيادية وظلت تتراوح بين 5-7 %، وفي المقابل عرف حجم أصول بنوك الودائع في ظل أزمة الديون السيادية تراجعا واضحا، حيث تراجع حجم الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 114 % سنة 2009 إلى 112.1 % سنة 2010، لتواصل تراجعها في ظل أزمة الديون السيادية إلى 100 % سنة 2014.

ثانيا: الإتجاه نحو الإتحاد المصرفي الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية

يشكل الإتحاد المصرفي عنصرا أساسيا في عملية التكامل الاقتصادي والمالي في منطقة اليورو، ومصطلح الإتحاد المصرفي هو مصطلح فني، وهو يعني أشياء مختلفة لمختلف الأطراف، ومع ذلك يوافق الجميع تقريبا على أنه يشمل على الأقل: التنظيم المالي المشترك، نهج إشرافي مشترك وضمانات ودائع منسقة واتباع نهج متكامل لحل المؤسسات المالية المضطربة[6]، ويهدف الإتحاد المصرفي إلى تحقيق العديد من الأهداف تشمل كسر الحلقة المفرغة بين المخاطر السيادية والمخاطر المصرفية، التقليل من تجزؤ السوق المصرفية في أوروبا، وتعديل هيكل وقواعد الرقابة المصرفية لمواكبة التغيرات الهامة التي تحدث في النظم المصرفية كنمو الوسطاء وزيادة حجم المعاملات[7]، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الإتحاد المصرفي على جملة من الركائز يوضحها الشكل والتفاصيل الموالية.

الشكل رقم1: ركائز الإتحاد المصرفي في منطقة اليورو



Source : Giuseppe Boccuzzi, **The European Banking Union : Supervision and Resolution**, 1st Ed, Palgrave Macmillan, UK, 2016, p20

1- دليل القواعد الموحد The Single Rulebook

في 17 جويلية 2013، اعتمد الاتحاد الأوروبي حزمة تشريعية لتعزيز تنظيم القطاع المصرفي، وتنفيذ اتفاق بازلIII في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي، وتستبدل الحزمة الجديدة التوجيهات السابقة لمتطلبات رأس المال ودخلت اللوائح الجديدة المتعلقة بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال التنظيمية والتوجيهية (CRR ،CRD) حيز التنفيذ في جانفي 2014، مع فترة تنفيذ 2014-2019 وتغطي جميع البنوك ومعظم شركات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي، وتستمر فترة إلغاء المتطلبات السابقة خلال الفترة نفسها، وتهدف EBA إلى خلق دليل قواعد موحد، يغطي جميع دول الاتحاد الأوروبي وليس الأعضاء فقط في لجنة بازل، ويطبق التوجيه



CRDمن خلال القوانين الوطنية، حيث يمنح مرونة للدول الأعضاء، كمنحها الحق في مطالبة مصارفها الوطنية بمزيد من رأس المال الاحتياطي مما هو مطلوب بموجب التشريع، في حين ينطبق التنظيم CRR على الشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، حيث يقدم مجموعة واحدة من القواعد الاحترازية للبنوك في الاتحاد الأوروبي، وهي تنطبق مباشرة على جميع المصارف في الدول الأعضاء، وينبغي أن يساعد على ضمان احترام المعايير الدولية لاتفاقية بازل III بشكل كامل في جميع دول الاتحاد.

أ. **متطلبات رأس المال:** تشير أساسا إلى زيادة في كمية ونوعية رأس المال التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الحد الأدنى من مؤشر الملاءة المالية في القطاع المصرفي الأوروبي، وبموجب CRD4 يجب على البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال مرجح بالمخاطر[8]:

- إجمالي رأس المال لا يقل عن 8% من الأصول المرجحة؛
- رأس المال من المستوى الأول لا يقل عن 6% من الأصول المرجحة؛
- رأس المال الشريحة الأولى للأسهم العادية لا تقل عن 4,5% من الأصول المرجحة؛
- رأس مال الشريحة الأولى إضافي يقدر بـــ 1,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال المستوى الثاني يقدر بـــ 2%؛
- يطلب من البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي ذو نوعية جيدة لتلبية متطلبات رأس المال الجديدة، حيث يطلب منها الاحتفاظ برأس مال يتراوح بين 0- 2,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر من الشريحة 1 للأسهم العادية من أجل تلبية متطلبات الاحتياطي المعاكس للدورية، كما أن المصارف التي تعتبر بنوك ذات أهمية نظامية عالمية أو إقليمية تكون مطالبة بمستويات أعلى من الشريحة 1 للأسهم العادية تتراوح ما بين 1 -3,5% ويجوز للدول الأعضاء تطبيق احتياطي أعلى، ولكن فقط إذا كان هناك دليل على تغيرات في شدة المخاطر الاحترازية الكلية أو النظامية في النظام المالي، حيث يمكن فرض احتياطي يتراوح بين 0-5 % من أجل تنظيم المخاطر النظامية الهيكلية؛
- يبدأ تنفيذ متطلبات رأس المال في جانفي 2014، وتبدأ عملية الاقتطاع الرأسمالية المطلوبة على مراحل بحلول الأول من يناير 2019، ويطلب من بعض الدول كالمملكة المتحدة اقتطاعات رأسمالية كاملة اعتبارا من عام 2014 (أي عدم وجود مرحلة انتقالية).

والجدول الموالي يوضح متطلبات رأس المال للمصارف الأوروبية المبرمجة حسب التوجيه.

الجدول رقم 3: الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي

الوحدة: %

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
CET1	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
الهامش الإضافي لرأس المال	–	0,625	1,25	1,875	2,5
الهامش المضاد للدورية	–	0,625	1,25	1,875	2,5
إجمالي CET1	4,5	5,75	7,0	8,25	9 ,5
رأس المال الإضافي الشريحة الأولى	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5
الشريحة الثانية	2	2	2	2	2
الإجمالي	8	9,25	10,5	11,75	13
المؤسسات ذات الأهمية النظامية المحلية	–	أعلى من 2			
المؤسسات ذات الأهمية النظامية	–	من 1 إلى 3			

Source : BCBS, (2011), European Commission, (2013).



ب. الحد من التعرض للمخاطر النظامية: من أجل معالجة المخاطر النظامية على المستوى الوطني، تعمل الدول الأعضاء على تدابير تنظيمية أكثر صرامة لتشديد متطلبات الأموال الذاتية والتعرضات الكبيرة، ويتعين على أي دولة عضو ترغب في فرض مثل هذه التدابير أن تبلغ البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومجلس ESRB والبنك المركزي الأوروبي وتقدم مبررا، و يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة أن يرفض هذا الإجراء في ظروف معينة بالأغلبية، ومع ذلك، يجوز أن تفرض أي دولة عضو التدابير المؤقتة التالية ولا يجوز رفضها من قبل المجلس كزيادة أوزان المخاطر للقروض العقارية السكنية والتجارية والتعرض للمخاطر داخل القطاع المالي وفي حالة المخاطر النظامية التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء فإن المفوضية الأوروبية مخولة بفرض متطلبات احترازية أكثر صرامة في بعض المجالات (مستوى الأموال الذاتية، التعرضات الكبيرة والإفصاح) لمدة سنة واحدة[9].

ج. تعزيز سيولة المصارف: يحدد الاتحاد الأوروبي نسبة تغطية السيولة LCR بنفس الطريقة التي تتبعها لجنة بازل[10]، غير أن قائمة الأصول التي تعتبر أصولا سائلة عالية الجودة مقيدة أكثر من مقررات بازل حيث تلعب السندات الحكومية للدول الأعضاء دورا أكثر بروزا نسبيا، وعلى النقيض من ذلك تحظر أصول شركات الاستثمار وتعهدات التأمين[11]، وعلاوة على ذلك فإن اللائحة الجديدة لا تضع حدا لتعرض المصارف المدنيين فرديين إذا كان المدين سياديا، بالنسبة للمدينين الآخرين يتم تطبيق حد كبير للتعرض بنسبة 25% كما يحدد CRR نسبة التمويل الصافي المستقر بشكل فضفاض، و لم يتم اعتماد التعريف الواضح لاتفاق بازل III، ويذكر فقط أنه على المؤسسات أن تكفل الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل على نحو كاف يتنوع أدوات التمويل المستقرة في ظل الظروف العادية والصعبة[12]، ومن المقرر أن تقدم المفوضية عند الاقتضاء اقتراحا تشريعيا لتحديد تفاصيل صافي نسبة التمويل المستقر.

ويبدأ تاريخ تنفيذ نسبة تغطية السيولة بعد 10 أشهر من تاريخ بداية التنفيذ حسب بازل III في حين يكون الانتقال قبل عام واحد من نهاية التطبيق حسب بازل III، حيث تكون بداية التطبيق هو أكتوبر 2015 كما يتم تطبيق هذه النسبة على المستوى الفردي والموحد لجميع البنوك في الاتحاد الأوروبية ويظهر الجدول تواريخ تطبيق نسبة تغطية السيولة في مصارف الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 4: الجدول الزمني لتطبيق لنسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي

السنة	أكتوبر 2015	جانفي 2016	جانفي 2017	جانفي 2018
التقدم	%60	70%	%80	% 100

Source : BCBS, (2011), European Commission, (2013).

د. حوكمة الشركات: يهدف التوجيه الرابع الخاص بمتطلبات رأس المال إلى استحداث تدابير للحيلولة دون المخاطرة المفرطة التي تأخذها المصارف، وتهدف التدابير المقترحة إلى تحديد الهياكل الإدارية بوضوح تعزيز التنوع، الاحتياجات التدريبية المستمرة، بالإضافة إلى ما جاءت به بازل في هذا الجانب تتضمن التوجيه متطلبات تتعلق بعدد المقاعد التي يمكن أن يشغلها الرؤساء، وتستكمل هذه التدابير بأحكام تتعلق بسياسة الأجور، وقد جاء التوجيه بمعايير واضحة للمكافآت الثابتة و المتغيرة وزيادة الشفافية من خلال اشتراط نشر التفاصيل الشخصية للأشخاص الذين يكسبون أكثر من مليون يورو سنويا و تضع اللوائح الجديدة أيضا معايير مشتركة، وعقوبات وتهدف هذه العناصر إلى زيادة مساءلة الإدارة العمليات لمؤسسات الائتمان من أجل الحد من التعرض المفرط للمخاطر مما يسهم في ظهور أزمة ذات تأثير كبير[13]، وتصل العقوبات على الأشخاص الطبيعيين إلى 5 ملايين يورو، وفيما يتعلق بالأشخاص

الاعتباريين فقد تم تنسيق الحد الأقصى للعقوبات على المستوى الأوروبي بنسبة 10% من قيمة التداول، كما تضم الإصلاح أيضا نظاما للتنبيه عن الأخلاقيات لرصد الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة و الفعلية إلى السلطات المختصة، ويكون ذلك من خلال وضع قواعد واضحة تضمن حماية كافية للمبلغين عن المخالفات[14] .

ه. **تعزيز نسب الرفع المالي**: بخلاف متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر، والتي تستند إلى افتراضات نموذجية، فإن CRR يحدد نسبة الرفع المالي بنفس طريقة بازل III، ولكنه لا ينص على حد أدنى كمي يجب الوفاء به[15]، حيث يطلب من جميع المؤسسات، اعتبارا من عام 2015، الكشف عن نسبة الرافع المالي ومكوناتها باستخدام نموذج موحد، وتماشيا مع بازل III لن يحدد المشرفون في البداية متطلبات الحد الأدنى من الرفع المالي، وخلال فترة الملاحظة التي تستمر حتى يناير 2017، تتبع الجهات الرقابية النسبة الجديدة من أجل تحقيق أثرها بشكل أوثق، وقد يؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات منهجية تقييم مخاطر الائتمان من أجل حساب نسبة الرفع المالي لا سيما أن بعض التوصيات لا تزال تناقشها لجنة بازل وتحتاج إلى توضيحها من خلال التشاور مع القطاع المصرفي[16]، وعلاوة على ذلك تنظر المفوضية الأوروبية في إنشاء مستويات مختلفة من نسب الرفع المالي استنادا لنموذج الأعمال، المخاطر وحجم المصارف.

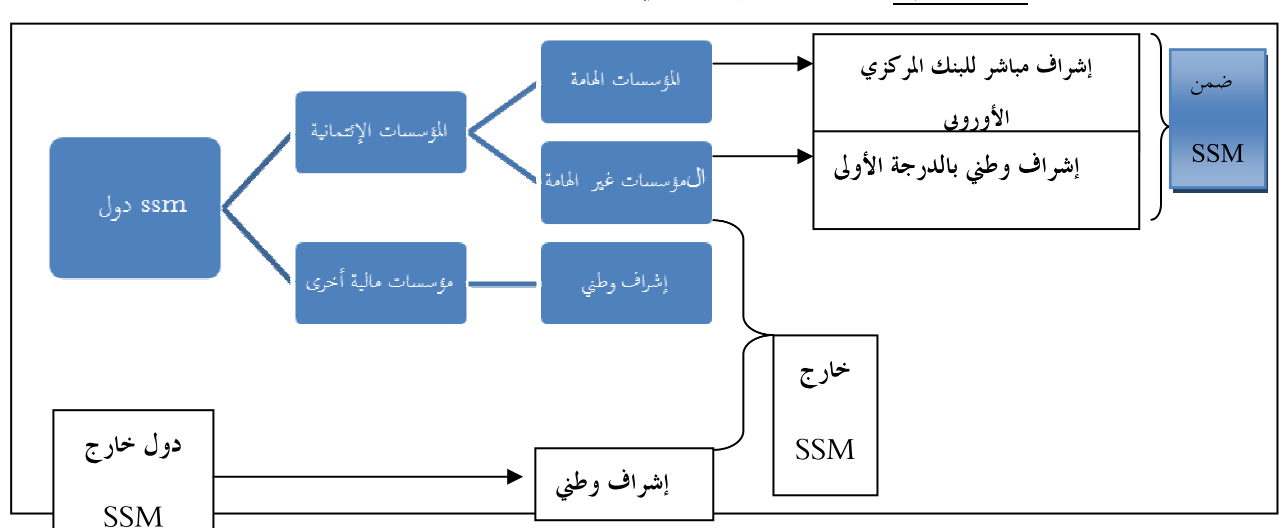
في بعض دول الاتحاد مثل المملكة المتحدة، تم إدخال بالفعل متطلبات نسبة رافعة مالية ملزمة، حيث يخطط بنك إنجلترا لإضفاء صبغة رسمية على متطلباته الحالية لكي تكون لدى جميع البنوك نسبة لا تقل عن 3% من الرافعة المالية.

2- آلية الإشراف الموحدة (Single Supervision Mechanism)

في نوفمبر 2014 توجه البنك المركزي الأوروبي نحو الإشراف المباشر على البنوك الهامة في منطقة اليورو، كما هو محدد في تنظيم آلية الإشراف الموحد SSM (المادة 6)، وتنظيم إطار عمل آلية الإشراف الموحد فإن 129 مصرفا يمثلون 85 % من إجمالي أصول البنوك في منطقة اليورو تخضع للإشراف المباشر للبنك المركزي الأوروبي، في حين أن 3000 بنك أقل أهمية تمثلون أقل 15 % من إجمالي الموجودات تبقى تحت الإشراف المباشر للسلطات الوطنية المختصة، ومع ذلك فإن القطاع المصرفي ككل يشرف عليه البنك المركزي الأوروبي[17] .

ويبرز الشكل الموالي الإشراف المالي الأوروبي بعد إدخال آلية الإشراف الموحد.

الشكل رقم2: الإشراف المالي الأوروبي بعد إدخال آلية الإشراف الموحدة SSM



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

Maria Majkowska, **Analysis of the works on the Banking Union : from the Persepective of a Non Euro Area Country**, Research Reports, the Institute for Public Affairs, 2015, p14.

وتهدف آلية الإشراف الموحدة إلى تحقيق ما يلي[18]:

- تعزيز الشفافية وتشديد الرقابة ووضع معايير ونسب لكفاية رأس المال في البنوك الكبرى في منطقة اليورو؛
- تمكن هذه الآلية منطقة اليورو من التحرك إلى المرحلة الثانية من إنشاء الإتحاد المصرفي، الأمر الذي سيؤدي إلى وضع آلية للتعامل مع البنوك المتعثرة؛
- توفر الآلية مركزية لإدارة الأزمات بما يضمن سرعة وفاعلية التعامل مع الأزمات وتجنب البطء في عملية اتخاذ القرار بسبب الحاجة إلى موافقة الحكومات في كل دولة.

وتنص المادة 4 من التنظيم 2013/1024/SSM على المهام التالية للبنك المركزي الأوروبي[19]:

- تفويض المصارف وسحب التراخيص؛
- ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية مثل متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي؛
- ضمان الامتثال للمتطلبات المتعلقة بإدارة البنوك؛
- المراجعة الإشرافية وإختبارات الضغط؛
- الإشراف على خطط الإسترداد و التدخل المبكر عندما لا يلبي البنك المتطلبات التنظيمية؛
- إمكانية تقديم توصيات الحل إلى مجلس الإشراف الموحد SSM.

وللقيام بهذه الوظائف يقوم البنك المركزي الأوروبي دوريا بنشر قائمة للبنوك ذات الأهمية والأقل أهمية لتحديد نطاق إشرافه، وتضم ألمانيا مثلا وفقا لتقرير 2014 للبنك المركزي الأوروبي 25 مؤسسة مهمة تخضع للإشراف المباشر للبنك المركـزي الأوروبي أبرزها Aareal Bank AG، commerzbank AG، وDeutscheBank[20].

في إطار آلية الإشراف الموحد، يتم إعداد القرارات الإحترازية الجزئية من قبل مجلس الإشراف، الذي يعتبر جزء من البنك المركزي الأوروبي ويتألف المجلس من رئيس البنك المركزي الأوروبي ونائب رئيس، وأربعة ممثلين آخرين، وممثل للسلطات الوطنية المختصة من كل دولة من الدول الأعضاء المشاركة في الآلية، وتتخذ القرارات رسميا بالأغلبية، غير أن مجلس الإشراف ليس هو الهيئة النهائية لصنع القرار في البنك المركزي الأوروبي، حيث تعرض مشاريع قرارات مجلس الإشراف على مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، ولا تعتبر معتمدة إلا إذا لم يعترض مجلس الإدارة في غضون فترة زمنية محددة.[21]

من بين عيوب هذه الآلية أنها ليس شاملة لأنها تستثني البنوك الصغيرة من إشراف البنك المركزي الأوروبي، الأمر الذي يعتبر خللا في الآلية، حيث من الممكن ان تنشأ المخاطر الهيكلية من البنوك الصغيرة ووضع نظام مالي يتكون من فئتين يعتبر نظاما غير مستقر في جوهره لأنه يشجع أصحاب الودائع و البنوك إلى التوجه إلى الفئة التي يعتقد أنها أكثر أمانا[22].

3. آلية الحل الموحدة (Single Resolution Mechanism)

تعتبر هذه الآلية الركيزة الثانية للإتحاد المصرفي الأوروبي وهي تكملة لآلية الإشراف الموحدة ، وبخلاف آلية الإشراف، فإن مصطلح الموحدة ضمن آلية الحل هي مجرد تسمية فقط، لأنها تتعايش مع الترتيبات الوطنية لإتخاذ القرار[23]، وتتدخل هذه الآلية في حالة البنوك التي تعاني من صعوبات على الرغم من الرقابة الصارمة ويمكن إعادة تنظيمها بكفاءة وبأقل تكلفة، وتجنيب دافعي الضرائب والاقتصاد الحقيقي من هذه المسؤولية ويستند تمويل إعادة تنظيم البنوك إلى نظام متعدد المراحل، وجوهرها بسيط جدا وهو : "*التمويل توفره الأسواق، أي من أموال القطاع المالي، ولا تضمن قواعد إعادة التنظيم حكم يقضي بأن يقوم دافعي الضرائب بإنقاذ البنوك الفاشلة*"[24]، وتتضمن آلية الحل الموحد الأسس التالية[25]:



- مجلس الحل الموحد هو الهيئة الوحيدة المسؤولة عن حل البنوك في منطقة اليورو؛
- الحل يستم تمويله من قبل مساهمي البنك والدائنين (نسبة تصل إلى 8 % من إجمالي المطلوبات، قبل تصفية الأصول)، وتدعم من قبل صندوق الحل الموحد عند مستوى 5 % كحد أقصى من إجمالي المطلوبات؛
- الصندوق ممول من رسوم المصارف التي يتم جمعها على المستوى الوطني اعتبارا من جانفي 2016 وتتشارك تدريجيا خلال 8 سنوات، ما قيمته 55 مليار يورو بحلول 2024؛
- تدخل آلية الحل الموحد حيز التفيذ بداية من جانفي 2015.

وتمر آلية الحل الموحدة على المراحل الموالية[26]:

المرحلة الأولى: إطلاق البنك المركزي الأوربي على اعتباره الجهة الرقابية والإشرافية إشارة بأن بنك ما يعاني من صعوبات مالية حادة ويجب أن يتم معالجتها.

المرحلة الثانية: تشكيل مجلس الحل الموحد Single Resoulution Board مكون من ممثلين عن البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية والسلطات الرقابية المحلية (البنوك المركزية المحلية) التي يكون فيها مقر إدارة البنك أو فروعه، ويقوم المجلس بتحضير القرار حول البنك المعني بعد دراسة وتحليل أوضاعه وتحديد المنهاج المناسب الذي يجب أن يتبع لحل مشاكل البنك المعني، أي تحديد الأدوات التي يجب أن تستخدم وكيف يمكن لصندوق الحل الموحد والسلطات الرقابية المحلية أن تشارك في هذا العمل.

المرحلة الثالثة: على أساس القرار الذي خرج به المجلس، يرفع القرار إلى المفوضية الأوروبية لتقرر متى وكيف يجب أن يطبق القرار والأموال اللازمة لتنفيذه.

المرحلة الرابعة: تقوم السلطات الرقابية المحلية بتنفيذ القرار تحت إشراف ورقابة مجلس الحل الموحد لضمان تنفيذه حسب توصية المجلس وإذا لم ينفذ حسب توصيته يقوم المجلس بمخاطبة البنك مباشرة ويطلب منه تنفيذ القرار حرفيا، وخلالها يتم انشاء صندوق خاص لتمويل عملية إعادة هيكلة البنك تحت إشراف المجلس، وتكون أموال الصندوق مساهمات من البنوك العاملة في منطقة اليورو ويحل الصندوق محل الأموال الوطنية التي كانت تقدم من خزائن الدول من أموال دافعي الضرائب.

تبرز أهمية هذه الآلية في أنها تنقل قرار إعادة هيكلة أو تصفية البنوك إلى البنك المركزي الأوروبي، كما أن تكاليف إعادة الهيكلة تتحملها البنوك من خلال مساهمتها في الصندوق، وبالتالي أصبح قرار التصفية أو إعادة الهيكلة فنيا وليس سياسيا.[27]

4- مخطط ضمان الودائع (Deposit Guarantee scheme)

يعتبر مخطط ضمان الودائع الركن الثالث من الاتحاد المصرفي الأوروبي، وعلى عكس آلية الإشراف الموحد وآلية الحل الموحد، فإن مخطط ضمان الودائع ليس مركزي على المستوى الأوروبي، ولكنه مجزأ على المستوى الوطني، فالودائع التي تصل قيمتها إلى 100.000 يورو مؤمنة حاليا من خلال برامج التأمين على الودائع (DGS) وسوف يتم الإنتقال تدريجيا إلى نظام ضمان ودائع موحد مشترك (EDIS)، وسوف يتطور هذا المخطط خلال ثلاث خطوات، تبدأ من خلال خطة إعادة التأمين التي تستمر إلى غاية 2020، وخلال هذه المرحلة فإن الأنظمة الوطنية للتأمين على الودائع يمكنها الوصول إلى أموال النظام الموحد فقط بعد استنفاذ أموالها الخاصة، وسوف يوفر النظام الموحد أموال إضافية إلى مستوى معين فقط، وخلال مرحلة التأمين المشترك التي ستبدأ في عام 2020 سيصبح النظام الموحد نظاما متبادلا تدريجيا، مما يعني أنه لن يكون مطلوبا على النظام الوطني استنفاذ أمواله قبل الوصول إلى النظام الموحد، اعتبارا من عام 2024 فإن النظام الموحد سوف يؤمن تأمين تاما خطط تأمين الودائع المحلية[28]، ويقوم نظام ضمان الودائع بوظيفتين رئيسيتين[29]:



- من منظور احترازي جزئي: فإنه يمنح دفعات لبعض المودعين تحت عتبة معينة، تبلغ 100.000 يورو لكل مودع لكل مصرف، مقابل التخلف عن السداد البنكي، والذي يعتبر تجنبا لهروب الودائع والذعر.
- من منظور احترازي كلي: يجنب العدوى من فشل بنك أن يصيب السوق بأكمله، على افتراض أبعاد نظامية، الأمر الذي يتطلب دعما ماليا لتحويل الأصول والإلتزامات الأخرى للبنك المتعثر إلى البنوك السليمة الأخرى.

في إطار آلية الحل الموحدة يحقق صندوق الحل الموحد الهدف الثاني ضمن مخطط الحل، في حين أن الهدف الأول يدار من قبل مخطط ضمان الودائع الوطني[30].

ثالثا: تقييم نجاح الإتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو والتحديات التي يواجهها

1- تقييم نجاح الإتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو

يعتمد تقييم نجاح الإتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي في منطقة اليورو على مجموعة من المؤشرات أبرزها معدل كفاية رأس المال، معدل الرفع المالي، نسب السيولة ومعدلات الربحية.

أ- **كفاية رأس المال:** إن جهود إعادة الرسملة التي بدلتها البنوك الأوروبية في السنوات الأخيرة تؤتي ثمارها حيث تظهر مصارف منطقة اليورو مركزا قويا لرأس المال، واستمرت في تعزيز ميزانيتها العمومية مما جعل القطاع المصرفي أكثر مرونة وقوة، ويظهر الجدول الموالي تطور كفاية رأس المال في مصارف منطقة اليورو.

الجدول رقم5: تطور متوسط معدل كفاية رأس المال لمصارف منطقة اليورو للفترة 2011-2017

الوحدة: %

البيان	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
الشريحة الأولى للأسهم العادية	5,3	7,8	9,0	11,8	12,8	13,74
مقدار العجز في الشريحة الأولى عند مستوى 4,5 (مليار يورو)	29	9	15	0	0	0
مقدار العجز في الشريحة الأولى عند مستوى 4,5 (مليار يورو)	277	130	65	1	1	1
رأس المال الشريحة الأولى%	6,8	8,1	9,2	12,3	13,4	14,75
إجمالي رأس المال%	8,1	9,1	10,9	14,7	16,1	17,45
مقدار العجز في رأس المال الشريحة الأولى	411	249	120	8	4	-
مقدار العجز في إجمالي رأس المال	544	383	190	18	6	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: European Banking Federation Data



يبرز من خلال الجدول أعلاه أن الشريحة الأولى للأسهم العادية ارتفعت من 8,3% في 2007 إلى 11,8 % في النصف الأول من 2015 لتواصل الارتفاع إلى أكثر 13,7% خلال الثلاثي الأول من 2017 وعلى الرغم من أن مستويات التحسن في رأس المال متفاوتة بشكل واضح بين اقتصاديات منطقة اليورو إلا أن هناك اتجاه متزايد لتحسين نوعية رأس المال.

كما يبرز الجدول أن العجز في رأس المال تراجع بشكل تدريجي خلال الفترة ما يدل على تحسن ميزانية المصارف الأوروبية خلال الفترة، حيث خفضت بنوك منطقة اليورو نسبة إجمالي العجز في رأس المال بأكثر من 540 مليار يورو اعتبارا من 2011 وذلك أساسا عن طريق زيادة رأس المال وإنشاء الأرباح.

ب. مستويات الرفع المالي في مصارف منطقة اليورو: استطاعت مصارف منطقة اليورو أن تحقق مستويات رفع مالي مقبولة خلال الفترة 2011-2017، والجدول الموالي يبرز ذلك.

الجدول رقم6 : نسب الرفع المالي في مصارف منطقة اليورو للفترة 2011-2017

السنة	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
نسب الرفع المالي (%)	2,8	3,1	3,1	4,4	4,7	5,29
مقدار العجز (مليار يورو)	-	-	64	9	3	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: European Banking Federation data

على الرغم من أن السلطات الأوروبية لم تحدد نسبة رفع مالي مثل ما كان في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن مقارنتها مع النسبة المفروضة من قبل لجنة بازل والبالغة 3% يبرز أن هناك تطور في نسبة الرفع المالي في مصارف منطقة اليورو، حيث ارتفعت نسبة الرفع المالي من 2,8% منتصف 2011 إلى 5,29% خلال الثلاثي الأول من 2017، كما تم تخفيض العجز في رأس المال للوصول إلى نسبة رفع مالي 3% من 64 مليار يورو إلى 3 مليار يورو في منتصف 2016.

ج. نسب السيولة في مصارف منطقة اليورو: فيما يخص نسب السيولة استطاعت بنوك منطقة اليورو في الإجمال أن تحقق نسب سيولة مقبولة، حيث ارتفعت نسبة تغطية السيولة تدريجيا من 71% منتصف 2011 إلى 135% منتصف 2016، وصولا إلى أكثر من 141% خلال الثلاثي الأول من 2017، وتدل هذه النسب على تزايد قدرة المصارف على مواجهة الصدمات قصيرة الأجل، والجدول الموالي يوضح تطور نسب تغطية السيولة في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو.

الجدول رقم7 : نسب تغطية السيولة في مصارف منطقة اليورو خلال الفترة 2011-2017

السنة	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
LCR (%)	71	-	110	128	135,8	141,7
العجز في رأس المال (مليار يورو)	1200	-	262	33	3	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: European Banking Federation data



د. مستويات الربحية في مصارف منطقة اليورو: يعتبر مؤشر العائد على حقوق المساهمين ROE مؤشرا رئيسيا لتقييم جاذبية القطاع المصرفي للمستثمرين، وفي القطاع المصرفي الأوروبي، فبعد التراجع الكبير الذي عرفه هذا المؤشر خلال الأزمة المالية العالمية أين تراجع معدل العائد من 10,6% العام 2007 إلى -1,5% سنة 2008، عاد لينتعش قليلا حيث وصل إلى 3,8% سنة 2010، إلا أنه وبسبب أزمة الديون السيادية عاد لنخفض إلى مستويات سالبة حيث وصل إلى -0,2% و -0,9 % خلال سنتي 2011-2012 على التوالي وبداية من 2013 عادت مستويات العائد إلى الانتعاش حيث وصل إلى 3,2% العام 2014، و 4,3% العام 2015،7,09 خلال الثلاثي الأول من 2017[31]، وعلى الرغم من أن هذا الانتعاش يدل على تعافي تدريجي للقطاع المصرفي الأوروبي إلا أنه لا يزال أقل بكثير من قيمة 2007.

ويتباين العائد على حقوق المساهمين المحقق في دول منطقة اليورو منذ عام 2007 ويشير إلى تزايد التجزؤ حيث حققت بعض البلدان نتائج سلبية مثل اليونان -24,2%، قبرص- 7,6% ومن ناحية أخرى سجلت بعض الدول عائد برقمين كبلجيكا10,3% ولاتيفيا 10,7%، وفي أكبر اقتصاديات الاتحاد الأوروبي بلغ العائد العام 2015 حوالي 7,0% في هولندا، 6,8% في فرنسا و 6,6% في اسبانيا و 3,2% في المملكة المتحدة و 3,1% في إيطاليا و1,7% في المانيا[32].

2- تحديات ومعوقات نجاح الإتحاد المصرفي: على الرغم من الآثار الإيجابية المنظورة التي تركها الإتحاد المصرفي في القطاع المصرفي لمنطقة اليورو، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجه نجاحه، ولعل ابرزها:

أ- صعوبة فصل السيادة عن التمويل: الدول الأعضاء في منطقة اليورو وخلافا للولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع التنازل عن السيادة ذات الصلة على التمويل المصرفي والخاص، وهذا ما قد يخلق تصدعات داخل الإتحاد النقدي الأوروبي.

ب- إستمرارية وطول الدورات الاقتصادية: تجميع السيادة في مركز واحد لا يحقق المهام الاقتصادية التي تبشر بها رؤية الإتحاد المصرفي، إذ أن التظاهر بفصل تمويل القطاع العام عن تمويل القطاع الخاص قد يتسبب في تفاقم دورات الطفرة والإنهيار المالية بدلا من تهدئتها، وفي المجتمعات المعاصرة أصبح التمويل مسيسا بشكل لا رجعة فيه[33].

ج- تراجع الربحية في المصارف الأوروبية: يعتبر انخفاض الربحية مصدر قلق رئيسي لمالكي البنوك، وهو أيضا مصدر قلق للمشرفين، وعلى المدى الطويل تهدد الربحية المنخفضة قدرة البنوك على توليد رأس المال والوصول إلى الأسواق المالية وفي الأخير يؤثر الافتقار إلى الربحية على استقرار المصارف، وتعاني المصارف الأوربية من ضعف مزمن في الربحية، ومن المحتمل ألا يكفي التعافي الدوري بمفرده لاستعادة ربحية البنوك ويصدق هذا بشكل كبير على البنوك المحلية التي هي أشد تعرضا لمخاطر اقتصاداتها المحلية، وتشكل ضعف الربحية تحديا كبيرا لعودة الاستقرار لقطاع المصرفي الأوربي في ظل التحديات الهيكلية على مستوى النظام التي من بينها وجود كثافة مصرفية زائدة التي تتباين من بلد إلى آخر، الحجم الكبير للأصول مقارنة بحجم الاقتصاد أو العدد الكبير للبنوك الضعيفة أو ذات التركيز الإقليمي... إلخ ويمكن أن تسبب هذه السمات في محدودية فرص الإقراض أو ارتفاع عدد الفروع نسبة إلى الأصول في الجهاز المصرفي مما يضيف التكاليف ويخفض أوجه الكفاءة التشغيلية[34].

د- المراجحة التنظيمية: نقل المخزونات الرأسمالية من التنظيم إلى التوجيه، أعطى مرونة أكبر في الجانب الوطني، وقد برر صانعو السياسات هذه الخطوة والنسخة الخفيفة من بازل III بالتشديد على أن اتفاقيات بازل III وضعت للمصارف النشطة دوليا، وأن التوجيه CRD يجري تطبيقه على أكثر من 8300 مصرف وشركة استثمارية نشطة في جميع أنحاء أوروبا، غير أن الجانب السلبي لهذه المرونة هو عدم اليقين، وتعقيد التنفيذ الذي يحتمل أن يخلق مجالا غير متكافئ في الاتحاد الأوربي يؤدي إلى المراجحة التنظيمية[35].



الخاتمة

أظهرت أزمة الديون السيادية أن الاستقرار المالي لا يمكن تحقيقه على المستوى الوطني بسبب الحلقة المفرغة التي تنشأ بين البنوك والحكومات، وضرورة العمل على كسر هذه الحلقة من خلال إنشاء اتحاد مصرفي يضمن معالجة الإختلالات التي يعاني منها القطاع المصرفي، ويجنب دافعي الضرائب من تحمل نتائج السياسات الغير المدروسة للمصارف، وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها على النحو التالي:

- يعاني القطاع المصرفي في منطقة اليورو من جملة من الإختلالات التي ساهمت في تعميق أزمة الديون السيادية، ويعتبر التفاوت الكبير في درجة الإشراف الوطني على القطاع المصرفي أبرز إختلال هيكليا داخل منطقة اليورو.
- يعكس الإتجاه نحو تشكيل الاتحاد المصرفي اتجاها إيجابيا نحو تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول منطقة اليورو، وقد تضمن جملة من الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية في منطقة اليورو كخلق دليل قواعد موحد، ووضع آلية للحل الموحد وأخرى للإشراف مع الإتجاه نحو وضع نظام ضمان موحد للودائع.
- عكست الركائز التي يقوم عليها الإتحاد الأوروبي إتجاها واضحا نحو مركزية اتخاذ القرار في منطقة اليورو، حيث يعمل البنك المركزي الأوروبي كمشرف وحيد على القطاع المصرفي بصفة عامة والبنوك الكبيرة بصفة خاصة، مع العمل على نقل مسؤولية تحمل نتائج افلاس البنوك وإضطرابها من دافعي الضرائب إلى البنوك.
- تشير مؤشرات كفاية رأس المال، السيولة والرفع المالي عن النجاح المبدئي لمشروع الإتحاد المصرفي في تعزيز صلابة القطاع المصرفي.

وفي الأخير يمكن القول بأن الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو قد برزت في شكل اتحاد مصرفي يقوم على دليل قواعد موحد وجملة من الركائز، وعلى الرغم من أن مشروع الاتحاد المصرفي لا يزال قيد الإنشاء، إلا أن الدعم السياسي الذي يحظى به هذا المشروع يعطي إشارات إيجابية عن نجاحه في تقليل درجات التفاوت بين دول منطقة اليورو.

قائمة الإحالات والهوامش

[1] Marijana Ivanov, Roman Subic, **Banking Union: A New Step Towards Completing the Economic and monetary union**, international scholarly and scientific research and innovation, vol 9, N 6, 2015, p 2070.
[2] Marijana Ivanov, Roman Subic, **op cit,** pp 2070- 2071.
[3] Viral V Acharya, Tim Eisert, Christian Eufinger, Christian Hirsch, **Real Effects of the Sovereign Debt Crisis in Europe : Evidence From Syndicated Loans**, Paper Presented at the Bank Performance, Financial Stability and the Real Economy Conference, Naples, Italy, 13 March 2015, p :8.
[4] kraussi roman, lehnert thorsten, stefanova denitsa, **The European Sovereign Debt Crisis : What Have We Learned ?**, CFS working paper series, Nº. 567, CFS, 2017, p: 12.
[5] Ricardo Correa, Horacio Sapriza, **Sovereign debt crisis**, international finance discussion papers, Nº 1104, board of governors of the Federal Reserve System, May 2014, pp: 13-15.
[6] Douglas J Elliott, **Lessons For Asia From Europe's History With Banking Integration**, ADBI working paper, N 462, Asia Development Bank Institute, Tokyo, February 2014, p10.
[7] Giuseppe Boccuzzi, **The European Banking Union : Supervision and Resolution**, 1st Ed, Palgrave Macmillan, UK, 2016, p21
[8] Kate Sumpter And Al, (2014):**Capital Requirements Directive VI Framework Capital And Capital Adequacy** Allen and Overy Client, Briefing Paper,Nº.2, January,P:5, Www.Allenovery.Com

[9] Section 459 CRR
[10] Section 401 CRR
[11] Section 404 CRR
[12] Section 401 CRR
[13] Loana Sbarcoa, (2015): **Implementation of Basel III in the European Banking Sector**, EKOHOMIKA, Vol.6 N°.171, P: 64.
[14] Christian Noyer,(2013) : **CRD VI Est Un Atout Pour Les Banques Françaises et Européennes**, Revue D'économie Financière, Vol.4, N°. 112, P :75.
[15] Section 4165 CRR
[16] Deutsche Bundesbank**, (**2013): **Implementing Basel III in European and National Law**, Monthly Report, June, P: 62.
[17] Stanislav Saroch, Jan Famfule, **European Banking Union : Current State of Play and How to fix its Weaknesses**, ROCNIK, vol 22, N 1, 2017, p19.
[18] مجلة الوطن، **خطوات الإتحاد المصرفي والمالي الأوروبي لا تزال بطيئة**، مقال منشور بتاريخ 2012/12/23، متوفر على الرابط التالي:
http://archive.al-watan.com/viewnews.aspx
[19] Stanislav Saroch, Jan Famfule, op cit, p 19.
[20] European central bank, **the list of significant supervised entities and the list of less significant institutions**, 2014.
[21] Uwe Vollmer, **The Asymmetric Implementation of The European Banking Union (EBU) : Consequences For Financial Stability**, International Journal of Management and Economics, N 50, april- June 2016, p11.
[22] مجلة الوطن، مرجع سبق ذكره.
[23] Nicolas Véron, **Europe's Radical Banking Union**, Bruegel Essay and Lecture Series, Bruegel, 2015, p10.
[24] Mindaugas Puidokas, **Institutional change of The Supervisory System of the EU F inancial Market**, Social and Behavioral Sciences, vol 213, 2015, p 59.
[25] Ibid, p58.
[26] عدلي قندح، **آلية الإنقاذ الموحدة والإتحاد المصرفي الأوروبي**، جريدة الرأي ، مقال منشور بتاريخ 2014/04/27، متوفر على الرابط:
http://alrai.com/article/644865.html
[27] المرجع نفسه.
[28] Uwe Vollmer, op cit, p13.
[29] Arianna Pagliacci, **The Three Pillars of the European Banking Union: An Evolutionary Road**, Italian Journal of Public Law, vol 2, 2014, p304.
[30] Idem
[31] Dennis Schulz and Al, (November 2015): **2015 Europran Banking Sector : Facts And Figures**, European Banking Federation, P: 7 ,www.ebf-fbe.eu
[32] European Banking Federation data.
[33] مارتن ساندبو، **اتحاد مصرفي كامل مقابل اتحاد أعمق في المالية العامة**، مجلة الإقتصادية الإلكترونية، نقلا عن مجلة financial times ، مقال منشور بتاريخ 2017/12/19، متوفر على الرابط الموالي: http://www.aleqt.com/2017/12/19/article_1300781.html
[34] صندوق النقد الدولي، (أفريل 2017): **ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي**، صندوق النقد الدولي، ص:3، متوفر على الرابط التالي:
http://www.imf.org/external/arabic/index.htm
[35] Claire Fargeot, **Implementing Basel III in Europe: issues and concerns about the CRD IV package**, CFA institute, available at: www.cfainstitute.org

